أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2020

The impact of public debt on the gross domestic product in Iraq for the period 2004-2020

بان باسم سلطان [*]، ا.م.د إبراهيم عبد الله جاسم[2]

[1] كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تكريت (العراق)

[2] كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تكريت (العراق)

تاريخ الاستلام: 2022/12/04؛ **تاريخ المراجعة:** 2022/12/20؛ **تاريخ القبول:** 2023/06/31

ملخص: تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الدين العام والناتج المحلي الإجمالي وتحليل اتجاهاتها خلال مدة الدراسة ثم تقرر العلاقة بينهما للتعرف على مدى تأثير الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2020، ومن اجل التحقق من فرضية الدراسة تم استخدام سلسلة زمنية للمدة (2004-2020) والعمل على تحليل متغير الدين العام ومدى تأثيره على متغير الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة ومن ثم قياس العلاقة بين المتغيرين المذكورين آنفاً من خلال استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع تلقائياً ((ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لاختبار (Bound Test) ، كما توصلت إلى أن اكثر المتغيرات تأثيرا في الناتج المحلي الإجمالي هو الدين العام, أما اهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هي، العمل على زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري وتوجيهه نحو القطاعات الرئيسية (قطاع زراعي، قطاع صناعي)، من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وخفض مستويات البطالة والحد من التضخم في الاقتصاد، والعمل على تنويع هيكل الصادرات وعدم الاعتماد على النفط فقط، حتى لا يتأثر عمل السياسة المالية والنقدية بالإيرادات النفطية.:

الكلمات المفتاح : الدين العام, الناتج المحلي الإجمالي.

تصنيف JEL : P2, P3

Abstract: The study aims to identify the reality of public debt and gross domestic product and analyze their trends during the period of the study and then decide the relationship between them to identify the extent of the impact of public debt on the gross domestic product in Iraq for the period 2004-2020, and in order to verify the hypothesis of the study, a time series was used for the period (2004 -2020) and work on analyzing the public debt variable and its impact on the GDP variable during that period, and then measuring the relationship between the two aforementioned variables through the use of the Autoregressive Automatically Distributed Deceleration (ARDL) methodology, and the study concluded that there is a co-integration relationship between the study variables According to the (Bound Test), it also found that the most influential variable in GDP is public debt. The most important recommendations made by the study are, working to increase investment spending rates and directing it towards the main sectors (agricultural sector, industrial sector), in order to Raise the level of economic activity, increase the growth rates of the gross domestic product, reduce unemployment levels, reduce inflation in the economy, and work to diversify the structure of exports and not depend on oil only, So that the work of fiscal and monetary policy is not affected by oil revenues.

Keywords: public debt, gross domestic product.

[*]: authorC@mail.com .

المقدمة

كان للتطورات التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي وبخاصه تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي كان لها اثر كبير في ارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في موازنة واختلال ميزان المدفوعات في مختلف الدول والتي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة الاقتصادية " المالية والنقدية" وتغير مفهومها وطريق عملها وذلك من ظهور الفكر الكينزي والذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من اجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والنمو، كل ذلك استوجب القيام بالعديد من السياسات من ما أدى لتطور أساليب وأدوات وأهداف كل من السياسة المالية والنقدية مما كان لها دور كبير في تغيير نظرة الدول إلى السياسة النقدية والمالية رغم ان السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو والاستقرار ألا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلى أخرى وذلك بحسب متغيرات كل دولة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية والتي تنعكس سلبا على مؤشرات الأداء الاقتصادي مما يجعل السلطات الحكومية تواجه مشكلة في اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي.

ثانياً: فرضية الدراسة:

هناك اثأر مباشرة لمتغير الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي وحجم هذا الأثر معتمد على ظروف الاقتصاد العراقي.

ثالثاً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة على التعرف على واقع الدين العام والناتج المحلي الإجمالي وتحليل اتجاهاتهما خلال مدة الدراسة وتقدير العلاقة بينهما لمعرفة تأثير الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال تركيزها على تحليل أحد مؤشرات السياسة المالية وهو (الدين العام) وأحد مؤشرات الأداء الإقتصادي وهو (الناتج المحلي الإجمالي).

خامساً: هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة وكالاتي: تضمن المبحث الاول: الاطار النظري لمتغيري الدراسة والعلاقة بينها, أما المبحث الثاني: فقد اهتم بتحليل اتجاهات متغيري الدراسة في العراق للمدة (٢٠٠٤_٢٠٢٠)، أما المبحث الثالث: فقد اختص بقياس اثر الدين العام في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤_٢٠٢٠).

المبحث الأول: الإطار النظري للدين العام والناتج المحلي الإجمالي

أولاً: مفهوم الدين العام:

الدين العام: هي التكلفة التي تتحملها الحكومة لمساهمة التمويل أنشطته الاقتصادية المختلفة كما يعرف بأنه مجموع المبالغ النقدية التي تستقرها الدولة من البنوك و الأفراد والمؤسسات أو الدول الأخرى لتمويل العجز الموازنة العامة للدولة مع التعهد لسداد هذه الديون عند وقتها المحدد مع فوائدها (عبدالستار وجبر ،2019، 397) .

كما يعرف الدين العام بانه إجمالي التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي ويقسم الدين العام إلى دين داخلي ودين خارجي أما الدين الداخلي وهو العبء النقدي المباشر للمدفوعات النقدية للدائنين المحلين لسداد الدين وفؤادها أما الدين العام الخارجي هو العبء الدين النقدي المباشر للمدفوعات النقدية للدائنين الخارجيين لسداد أصل الدين وفوائدها.(Calderon and Fuentes،2013، 2).

ثانياً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي: هو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد القومي خلال سنة (الصوص ،2007، 13).

ويعرف كذلك عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال مدة زمنية تكون سنة واحدة عادة عن طريق الذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، وهذا يعني إن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد (الوادي وآخرون، 2013 ،38).

كما يعرف على أنه عبارة عن إجمالي السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال مدة زمنية على أراضيه وبالتالي لا يحتسب إنتاج مواطنية اذا كانوا خارجه في حين يتم حساب إنتاج الأجانب المقيمين على أراضيه (Roffia and Zaghini. 2007.15)

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2020

1- تطور اتجاهات الدين العام:

إن الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي يعد من الأساليب والأدوات التي تستخدمها الدولة في سياستها المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى المسار الذي ترغب به الدولة , كما إن الدين العام يتم اللجوء له في حال تعذر الحكومة عن تدبير الإيرادات المالية بطرقها الأخرى التقليدية , إذ إن تزايد حدة الدين العام أدى إلى بروز مشكلة الدين العام في الاقتصاد العراقي ,إذ أصبحت من المشكلات الأساسية التي يعاني منها، لما لها من أثار سلبية كبيرة تسببه من زيادة الاختلال الهيكلي في قطاعات الاقتصاد الوطني (جودة وصالح،2020، 22).

من الجدول (1) يتبين أن مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ عام (2004) (254.8%) وهي اعلى نسبة له وهذه النسبة الكبيرة هي تمثل تراكم الديون التي بذمة العراق ما قبل عام (2003), بعدها انخفض هذا المؤشر ولكن بنسبة قليلة خلال الأعوام اللاحقة ويعود السبب في هذا الانخفاض التدريجي إلى رفع القيود أمام أنشطة الاقتصاد العراقي وزيادة صادراته النفطية ,مما أدى إلى تسديد مبالغ كبيرة من قبل الحكومة إلى الدول الدائنة للعراق واستمر هذا المؤشر في التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً طيلة مدة الدراسة حتى بلغ بنسبة (54.5%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2017)،

وسبب معاودة ارتفاع مؤشر الدين العام مرة أخرى هو نتيجة لعدم قدرة الحكومة العراقية على تسديد الديون المترتبة بذمتها نتيجةً انخفاض أسعار النفط الذي انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية فضلا عن زيادة النفقات العسكرية بسبب الحرب على الإرهاب, تراجعت بعدها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (35.4%و 36.4%) للأعوام 2018و2019 على التوالي إلا إن هذا التحسن لم يدم طويلاً فسرعان ما ارتفعت هذه النسبة عام 2020لتبلغ (61.4%) بسبب تداعيات كوفيد(19)التي أثرت على الإيرادات العامة بسبب تراجع الصادرات النفطية (تقرير البنك الدولي، 2020، 54) .

الجدول (1)

تطور الأهمية النسبية للدين العام إلى الناتج المحلي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي(1)	اجمالي الدين العام(2)	الأهمية النسبية(3)	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الدين العام	الأهمية النسبية %
2004	53,235,358	135,692,168	254.8	2013	273,587,529	54,163,847	19.7
2005	73,533,598	111,660,680	151.8	2014	266,332,655	59,895,883	22.4
2006	95,587,954	87,063,402	91.0	2015	19,4680,972	84,780,811	43.5
2007	11,1455,813	77,303,389	69.3	2016	196,924,142	99,597,195	50.5
2008	157,026,061	59,114,133	37.6	2017	221,665,709	120,832,236	54.5
2009	130,643,200	61,101,599	46.7	2018	254,870,184	90,448,698	35.4
2010	162,064,566	64,778,036	39.9	2019	262,917,150	96,219,998	36.5
2011	217,327,107	60,282,889	27.7	2020	198,774,325	122,135,009	61.4
2012	254,225,491	58,83,553	22.8	المتوسط	183,814,813	84,891,384	63

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين العام، تقارير سنوية متفرقة للمدة (2004- 2020).

-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرات إحصائية لسنوات متفرقة للمدة (2004- 2020).

-تم احتساب النسب من قبل الباحثة.

2- تطور اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي في العراق:

إن الناتج المحلي الإجمالي يُعد من أهم متغيرات الاقتصاد الكلي وذلك لشموله جميع قطاعات الاقتصاد الكلي ومكونات لدولةٍ ما، إذ إن بياناته لها أهمية كبيرة في قياس الأداء الاقتصادي الكلي، وكذلك تستخدم للتنبؤ باتجاهات الاقتصاد الكلي في المستقبل فضلاً عن صناعة قرارات السياسات الاقتصادية، كما إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل المرأة العاكسة للاختلال الحاصل في الاقتصاد من جهة ، فضلاً عن تعبيره للنمو الحاصل في الاقتصاد الكلي الذي يبرزه عند دراسة أي اقتصاد من جهة أخرى (Vasudevan.2007.10).

من الجدول (2) يتضح أن مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هي النسبة الأكبر طيلة مدة الدراسة ، في حين نجد أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هي أقل دائماً وهذا يشير إلى وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد العراقي، علماً أن المتوسط العام للأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص بلغت (33.9%) طيلة مدة الدراسة، في حين بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية للقطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (66.1%)، وهذا يحتم على الحكومة القيام بتطبيق سياسة اقتصادية متكاملة تعمل على تحفيز الاستثمار الخاص بأنواعه المختلفة سواء كان محلياً أم أجنبياً من خلال توفير مستلزمات بيئة الاستثمار الملائمة كافة وهذا ما سيعمل ضمناً على تحفيز القطاع الخاص وزيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد العراقي.

الجدول (2)

الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004- 2020)

(مليون دينار)

السنوات	اجمالي الناتج المحلي	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي للقطاع العام	الاهمية النسبية %	الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص	الاهمية النسبية %
2004	53,235,358	--	36,832,388	69.2	16,402,970	30.8
2005	73,533,598	38.1	49,506,136	67.4	24,027,462	32.6
2006	95,587,954	29.9	67,273,010	70.4	28,314,944	29.6
2007	111,455,813	16.6	77,150,918	69.2	34,304,895	30.8
2008	157,026,061	40.8	115,450,638	73.6	41,575,423	26.4
2009	130,643,200	(16.8)	86,760,477	66.4	43,882,723	33.5

2010	162,064,566	24.0	105,886,513	65.4	56,178,053	34.6
2011	217,327,107	34.0	151,297,370	69.6	66,029,737	30.4
2012	254,225,491	16.1	171,302,687	67.4	82,922,804	32.6
2013	273,587,529	7.6	178,657,201	65.4	94,930,328	34.6
2014	266,332,655	(2.6)	169,947,307	63.8	96,385,348	36.2
2015	194,680,972	26.9	113,316,768	58.3	81,364,204	41.7
2016	196,924,142	1.1	113,403,058	57.6	8,354,084	42.4
2017	221,665,709	12.5	136,434,536	61.6	85,231,173	38.4
2018	254,870,184	14.9	172,179,417	67.6	82,690,767	32.4
2019	262,917,150	3.1	170,894,087	64.9	92,023,063	35.1
2020	198,774,325	24.3	129,203,312	65.1	69,571,013	34.9
	المتوسط العام	19.9		66.1		33.9

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرت إحصائية لسنوات متفرقة للمدة (2004- 2020) .

- تم احتساب النسب من قبل الباحثة ,علما إن النسب بين القوسين سالبة.

كما يتبين أيضا من الجدول (2) إن الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذب (ارتفاع وانخفاض) خلال مدة الدراسة، إذ بلغ عام (2004) (53,235,358) مليون دينار، بعدها أخذ بالارتفاع إلى إن بلغ (157,026,061) مليون دينار عام (2008)، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (40.8%) نتيجة انفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي ورفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً قبل عام (2003)، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية الذي أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية مما نتج عنه تحسن ملحوظ في المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، بعدها انخفض الناتج المحلي الإجمالي عام (2009) إلى(130,643,200) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ(16.8-%), بسبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية نتيجة بروز أثار الأزمة المالية العالمية لعام (2008)، أما عام (2010) فعاود الارتفاع ليبلغ (162,064,566) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ (24 %)، بعدها أخذ بالتزايد المستمر حتى بلغ عام (2013) (273,587,529) مليون دينار, وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (7.6%) وإن سبب الزيادة في الأعوام (2010-2013) يعود إلى معاودة أسعار النفط ارتفاعها وزيادة الصادرات

النفطية بعد انتهاء الآثار السلبية للأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، أما في الأعوام (2014 و 2015) فانخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (266,332,655) و (194,680,972) مليون دينار, وبمعدلات تغير سالبة بلغت (2.6-%) و (26.9-%) على التوالي وهذا الانخفاض يعود بسبب الحرب على الإرهاب وزيادة النفقات العسكرية فضلاً عن انخفاض الصادرات النفطية بسبب توقف العديد من أبار النفط عن الإنتاج بسبب الإرهاب، وخروجها عن سيطرة الحكومة المركزية ، أما خلال الأعوام (2016, 2017 , 2018, 2019) أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد التدريجي إذ بلغ على التوالي (196,924,142) و(221,665,709) و(254,870,184) و (262,917,150) مليون دينار, وبمعدلات تغير سنوية موجبة بلغت على التوالي (1.1 % ، 12.5% ، 14.9% ، 3.1%)، وإن سبب هذا الارتفاع يعود إلى تحسين الوضع الأمني والاقتصادي بسبب زيادة أسعار النفط من جهة وإعادة السيطرة على الآبار النفطية من قبل الحكومة المركزية من جهة أخرى، ثم انخفض عام (2020) (198,774,325) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (24.3-%) وسبب هذا التراجع يعود إلى تفاقم أزمة كوفيد (19) والشكل (1) يوضح تطور اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة .

الشكل (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بشقيه العام والخاص للمدة (2004-2020)

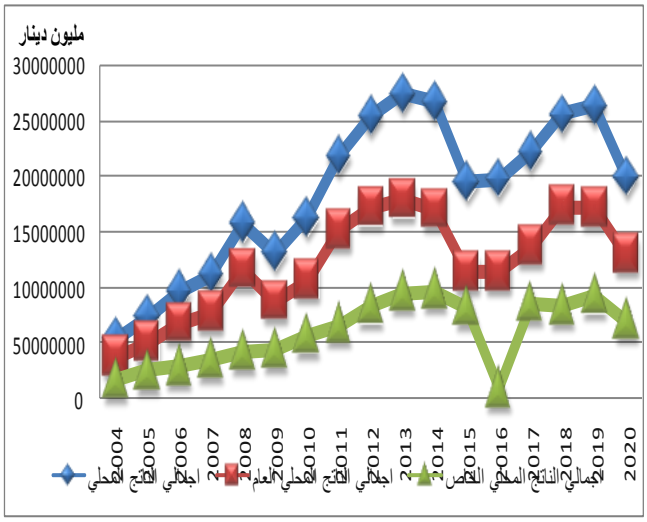

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

3- تحليل العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي: هناك علاقة بين الدين العام ومؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق، فقد كانت هناك علاقة وتحليل واضح بين أداة الدين العام ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ازداد الدين العام أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، وطيلة مدة الدراسة إذا كانت علاقة عكسية بينهما وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية انظر الجدول (3).

الجدول(3)

العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	الدين العام (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	السنوات	الدين العام (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)
2004	135692168	53235358	**2013**	54163847	273587529
2005	111660680	73533598	**2014**	59895883	266332655
2006	87063402	95587954	**2015**	84780811	194680972
2007	77303389	111455813	**2016**	99597195	196924142
2008	59114133	157026061	**2017**	120832236	221665709
2009	61101599	130643200	**2018**	90448698	254870184
2010	64778036	162064566	**2019**	96219998	262917150
2011	60282889	217327107	**2020**	122135009	198774325
2012	58083553	254225491			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول السابقة.

الشكل(2) العلاقة بين الدين العام وبعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق

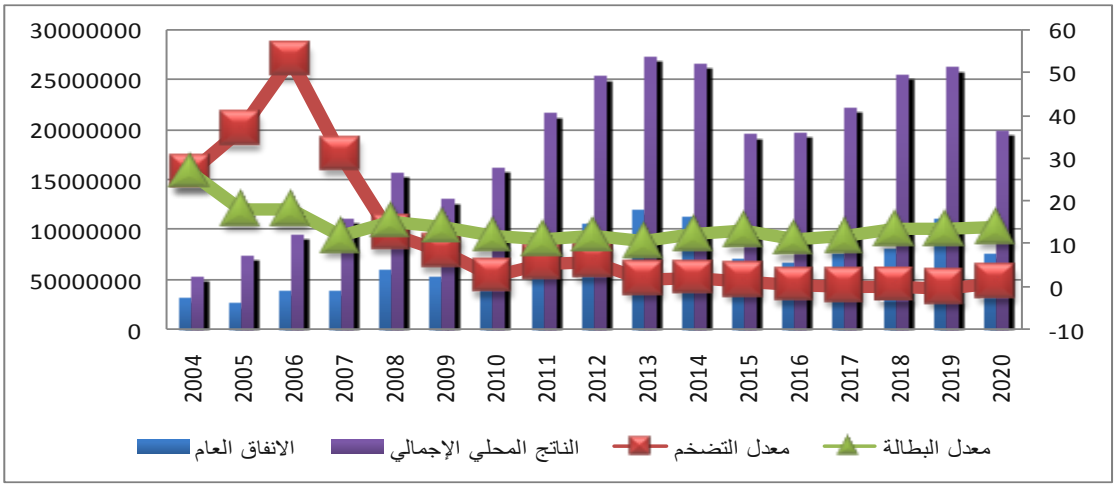

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

المبحث الثالث: قياس أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020).

أولاً: توصيف النموذج القياسي:

تعد مرحلة توصيف النموذج من اهم مراحل إعداد النموذج القياسي الذي يعرف بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع بشكل معادلات رياضية، والتي توضح سلوكية او ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد معين، ويطلق عليها بالمعادلات الهيكلية التي يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق منطق النظرية الإقتصادية.

وفيما يخص المتغيرات التي سيتم تناولها وبحثها وهي: -

$$Y = f(X) \quad .....1$$

$$Y = \alpha + \beta y + ut \quad .....2$$

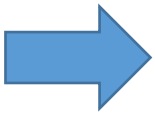

الدين العام والناتج المحلي الإجمالي

ومن النموذج السابق نستنتج الجدول أدناه:

جدول (2): متغيرات النموذج القياسي

نوع المتغير	اسم المتغير باللغة الإنكليزية	اسم المتغير باللغة العربية	رمز المتغير
تابع	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي	Y
مستقل	Public debt	الدين العام	X

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين إستناداً إلى توصيف النموذج.

ثانياً: اختبارات السكون أو جذر الوحدة Tests Stationary Or Unit Root.

يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية الساكنة وغير ساكنة، ويمكن تعريف السلسة الزمنية الساكنة بأنها السلسلة التي تبقى دون ان يتغير المتوسط فيها خلال مدة زمنية طويلة نسبيا، أي إنها خالية من الاتجاه نحو الزيادة أو النقصان ، أما السلسلة الزمنية غير الساكنة فهي التي تعاني من تغير المتوسط فيها باستمرار، أي إنها تتصف بالاتجاه العام(الرملي, 2022, 96).

ويوجد العديد من الاختبارات الحديثة التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود سكون للسلسة الزمنية، ومن أهمها وأكثرها شيوعا في الدراسات الحديثة هي:

1 - اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)

يمكن ان نستدل من خلال اختبار (ADF) إذا كانت المتغيرات المدرجة لا تتمتع بصفة الاستقرارية وتعاني من جذر وحدة، ومن ثم هنا ان نقبل فرضية العدم ($H_0=0$) ورفض الفرضية البديلة، أما إذا كانت المتغيرات لا تعاني من جذر وحدة وتتمتع بصفة الاستقرارية، وهنا سوف نقبل الفرضية البديلة ($H_1=1$) ونرفض فرضية العدم والجدول (5) يوضح نتائج الاختبار.

الجدول (5)

اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لمتغيرات الدراسة

		Y	X
With Constant	t-Statistic	-2.006179	-1.386710
	Prob.	0.2814	0.5621
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.155164	-2.895123
	Prob.	0.8850	0.1950
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.272778	2.482786
	Prob.	0.7524	0.9941
With Constant	t-Statistic	-2.402780	-1.823693
	Prob.	0.1572	0.5621
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.302224	-2.702543
	Prob.	0.1132	0.2526
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.2140	-1.839236
	Prob.	0.0167	0.0028

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews10).

يتضح من خلال الجدول (5) نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) ان متغيرات الدراسة لم تستقر عن المستوى (Level) الامر الذي قادنا إلى اتخاذ الفرق الاول I(1) .

2 - فليبس- بيرون (P-P) Philips – Perron.

يعد اختبار (P-P) أكثر دقة في العينات صغيرة الحجم من اختبار (ADF) ونتيجة لذلك سوف نقوم بعرض نتائج (P-P) إذا نلاحظ ان جميع المتغيرات لم تستقر عن المستوى (Level) الامر الذي قادنا إلى اتخاذ الفرق الاول $I_{(1)}$ ، كما في الجدول (6).

جدول (6)

نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron test

		Y	X
With Constant	t-Statistic	-2.004250	-1.386710
	Prob.	0.2821	0.5621
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.193135	-0.928706
	Prob.	0.8765	0.9262
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.272778	1.771498
	Prob.	0.7524	0.9759
		NO	NO
With Constant	t-Statistic	-2.336893	-2.962574
	Prob.	0.1740	0.0616
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.167998	-2.702543
	Prob.	0.4714	0.2526

Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.456195	-1.822917
	Prob.	0.0180	0.0063
		***	***

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews10).

ثالثاً: قياس وتحليل أثر بعض متغيرات السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الإجمالي:

قبل اجراء اختبار ARDL هناك شرطين لابد من توفرهما أو تحقيقهما:

الشرط الأول: ان تكون المتغيرات الداخلة في الأنموذج ساكنة عند المستوى $I_{(0)}$ أو ساكنة عند الفرق الأول $I_{(1)}$ أو مزيج من الاثنين معا.

الشرط الثاني: إن يكون المتغير التابع مستقرا عند الفرق الأول $I_{(1)}$.

في ضوء ما تقدم ونظرا لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ضمن حدود الفرق الأول وعدم تجاوزها حاجز الفرق الثاني فإنها تستوفي شروط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDLوبتوفر هذا الشروط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL، وبشكل مبدئي سيتم إيضاح فترات الإبطاء المثلى.

1 - فترات الإبطاء المثلى بطريقة الاوتو:

يستخدم هذا المعيار لأنه يحدد 20 فترة ابطاء لنماذج ARDL لتحديد عدد فترات الابطاء الزمني (Lag) واختيار المدة الأمثل للكشف عن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ان النموذج الامثل لدارسة علاقة الاجل الطويل بين المتغيرات هو من خلال فترات الابطاء التي يختارها النموذج بشكل تلقائي هي: ARDL (4, 0, 3, 1, 1)، وهذا ما يوضحه الشكل (9) وكالاتي:

الشكل (3) اختبار عدد فترات الابطاء الزمني وفقا لمعيار اكاكي.

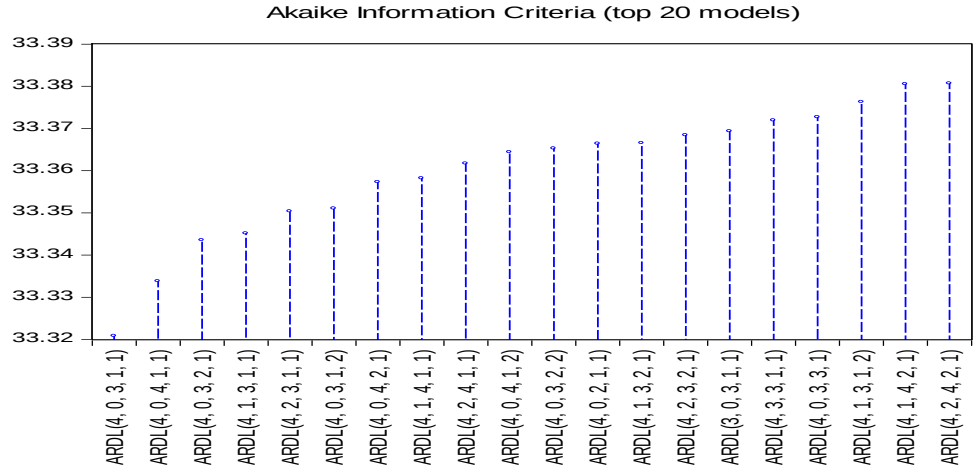

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews10).

2 - اختبار سلامة النموذج:

يعد اختبار سلامة النموذج من الاختبارات الهامة التي توضح سلامة النموذج المستخدم، فمن خلال الجدول (20) يتضح ان النموذج يخلو من مشكلة الانحدار الزائف كون قيمة دوربن وتسون (Durbin-Watson stat) اكبر من قيمة معامل التحديد (R-squared).

جدول (7)

سلامة الأنموذج ARDL

R-squared	**0.997207**	**Durbin-Watson stat**	**1.870347**
Adjusted R-squared	**0.996481**	**Prob(F-statistic)**	**0.000000**
F-statistic	**1373.208**		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews10).

وان احتمالية وجود الخطأ كانت (0.000000) وتشير إلى جميع النتائج ستكون حقيقة وغير مزيفة، كما يتضح من خلال النتائج أن 99% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي كانت نتيجة التغيرات الحاصلة في الدين العام والإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة وعرض النقد الواسع وذلك من خلال الاعتماد على قيمة معامل التحديد والتي بلغت 99%، كما إن وصول قيمة دوربن وتسون إلى 1.870347 تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

3 - اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bound Test):

أن اختبار التكامل المشترك يوضح لنا بشكل مبدئي وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل ويعتبر وجود التكامل المشترك بين المتغيرات شرطاً ضرورياً للعلاقة طويلة الأجل ولكنه ليس شرطاً كافياً، ولكي تكون هنالك علاقة طويلة الأجل يجب ان تتحقق الشرط الضروري والكافي والجدول (8) يوضح اختبار التكامل المشترك وكما يلي:

جدول (8) نتائج اختبار الحدود Bound Test

F-Bounds Test		**Null Hypothesis: No levels relationship**		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	**13.67155**	**10%**	**2.2**	**3.09**
K	**4**	**5%**	**2.56**	**3.49**
		2.5%	**2.88**	**3.87**

4.37	3.29	1%		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews10).

يتضح من الجدول (8) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة إذ بلغت قيمة (F-statistic) المحتسبة (13.67155) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى والتي بلغت (3.49)، (2.56) عند مستوى معنوية (5%), مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير الدين العام والناتج المحلي الإجمالي.

4 - العلاقة قصيرة الأجل:

يتم ايضاح العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي قياس أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع وهذا ما يوضحه الجدول (9):

جدول (9) العلاقة قصيرة الأجل وفقاً لـ ARDL

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.350164	0.076307	4.588899	0.0000
D(GDP(-2))	0.259857	0.087157	2.981494	0.0044
D(GDP(-3))	0.153590	0.068863	2.230377	0.0302
D(ISPENDING)X	2.876876	0.304990	9.432677	0.0000
CointEq(-1)	-0.426704	0.045426	-9.393280	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews10).

يتضح من الجدول (9) وجود أثر للدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وذلك كون احتمالية وجود الخطأ كانت منخفضة جداً اقل من 5%، إذ بلغت (0.0000)، أي أن احتمالية وجود الخطأ بلغت 0% وهذا يشير إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة الدين العام بمقدار 1 مليون دينار يؤدي إلى انخفاض ال(GDP) بمقدار (1.188252-)مليون دينار، وذلك كون اغلب الدين العام يوجه إلى نفقات استهلاكية.

5 - العلاقة طويلة الأجل:

جدول (10)

العلاقة طويلة الأجل وفقاً لـ ARDL

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
PUBLIC(X)	**-0.488641**	**0.081077**	**-6.026907**	**0.0000**
C	**73172458.641093**	**11660940.650901**	**6.275005**	**0.0000**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews10).

يتضح من الجدول (10) وجود أثر للدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وذلك كون احتمالية وجود الخطأ كانت منخفضة جداً اقل من (5%)، إذ بلغت الاحتمالية (0.0000)، أي أن احتمالية وجود الخطأ بلغت(0%) وهذا يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة الدين العام بمقدار (1) مليون دينار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.488641-)مليون دينار.

ثالثاً-اختبارات جودة النموذج: هناك العديد من الاختبارات تحدد جودة النموذج وكما يلي:

1 - اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يستخدام هذا الاختبار لبيان إن النموذج المقدر يتوزع طبيعيا أم لا, إذ يوضح الشكل (4) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي ونلاحظ ان الاحتمالية بلغت (Prob=0.000002) اقل من (5%) الأمر الذي يدعم رفض الفرضية التي تنص على إن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

شكل (4) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

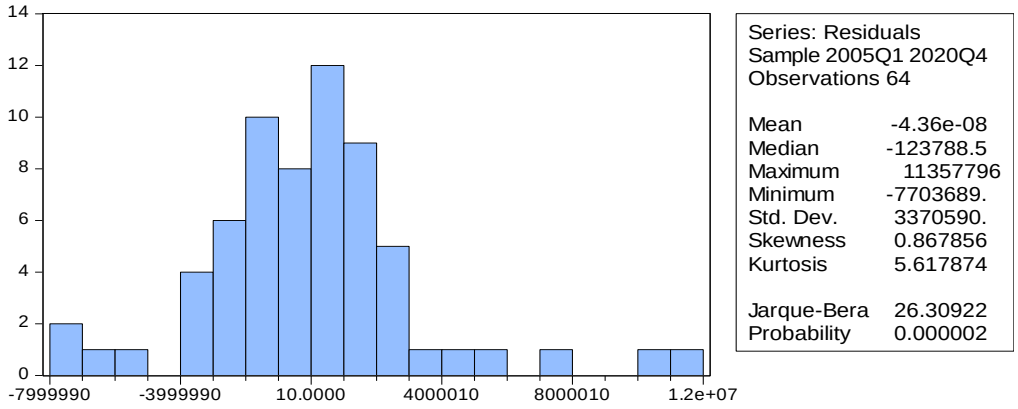

المصدر: الشكل من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

2 - اختبار الارتباط الذاتي:

تم اعتماد هذا اختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي الذي أدرجت نتائجه في الجدول (11) والتي أكدت خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ تجاوزت الاحتمالية لكاي سكوير (0.05) إذ بلغت (0.9235) وكما يلي:

جدول (11)

اختبار Serial Correlation LM Test LM للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.059853	Prob. F(2,48)	0.9420
Obs*R-squared	0.159210	Prob. Chi-Square(2)	0.9235

المصدر: الجدول: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

3 - مشكلة ثبات تجانس التباين: للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة تباين حد الخطأ تم الاستعانة باختبار ARCH, الذي أدرجت نتائجه في الجدول (12) والتي أكدت على خلو النموذج من مشكلة تباين حد الخطأ العشوائي لذ تجاوزت احتمالية كاي سكوير (0.05) إذ بلغت (0.7411) وكما موضح فيما يلي:

جدول (12)

اختبار فرضية ثبات حد الخطأ ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.105913	Prob. F(1,61)	0.7460
Obs*R-squared	0.109196	Prob. Chi-Square(1)	0.7411

الجدول: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

4 - اختبار استقراريه النموذج:

تم اعتماد اختبار المجموع التراكمي للبواقي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها(CUSUM)المدرجة نتائجه في الشكل (11) والتي تشير إلى إن المعلمات المقدرة في النموذج مستقرة طيلة فترة الدراسة كون الشكل البياني ادخل الحدود الحرجة وعند مستوى (0.05) وكما يلي: -

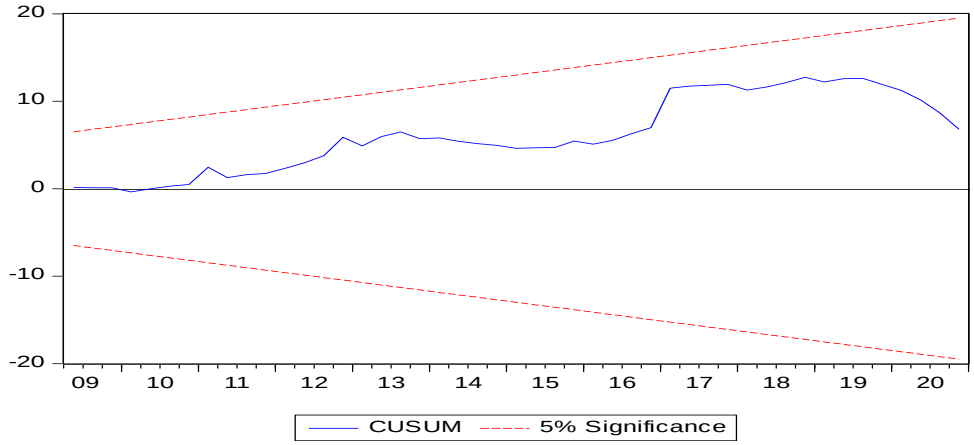

شكل (5)

نتائج اختبار استقراريه الأنموذج

المصدر: الشكل من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات:

1 - ان اتجاه متغير السياسة المالية ارتبط باتجاه الإيرادات النفطية وذلك لريعية الاقتصاد العراقي.

2 - بالرغم من تراجع حجم الدين العام في نهاية مدة الدراسة كما كانت علية في بدايتها إلا إن مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ (63%)وهي نسبة كبيرة تتجاوز نسبة الأمان والبالغة كحد اقصى (60%) وهي النسبة المتعارف عليها عالمياً.

3 - تشير نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بوجود علاقة تكامل مشترك إذا بلغت قيمة (F-statistic) المحتسبة (13.67155) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى والتي بلغت (3.49)، (2.56) على التوالي عند مستوى معنوية (5).

4 - أظهرت نتائج الدين العام أن هناك أثر معنوي سالب في الأجل الطويل أي إن زيادة الدين العام بمقدار(1) مليون دينار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.488641-) مليون دينار.

ثانياً: التوصيات:

1 - العمل على تهيئة القطاع الخاص ورفع مستوى مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الحد من تسرب العملات الصعبة إلى الخارج.

2 - العمل على تهيئة جميع المشاريع الاقتصادية المتعطلة منها والمتوقفة، وبالتالي فأن هذا سيساهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستويات الدخل وتقليص مستويات البطالة وزيادة مستويات التشغيل.

3 - العمل على توجيه الدين العام إلى النفقات الاستثمارية وفقاً للقاعدة الذهبية.

المصادر:

1 - الوادي، محمد حسين وآخرون (2013) ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

2 - الصوص ، نداء محمد (2007) ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار أجنادين للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

3 - جواد ، نضال شاكر ، وصالح ، أسراء سعيد (2020) ، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة (2003- 2016) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 35 ، المجلد 12 ، العراق .

4 - عبدالستار ،شيماء رحيم وجبر ، أزهار شمران (2019) ، قياس أثر السياسة المالية على الدين العام في العراق للمدة (2003-2019) ، المجلة الكوت الاقتصادية والإدارية ، العدد 14.

5 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرات إحصائية لسنوات متفرقة للمدة (2004- 2020).

6 - البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي لعام (2020)

7 - وزارة المالية، دائرة الدين العام، تقارير سنوية متفرقة للمدة (2004- 2020)

8- César Calderón J. Rodrigo Fuentes. Government Debt and Economic Growth. The World Bank Pontificia Universidad Católica de Chile.2013

9- Barbara Roffia and Andrea Zaghini. EXCESS MONEY GROWTH AND INFLATION DYNAMICS. WORKING PAPER SERIES NO 749 . MAY 2007

10- Vasudevan, (2007 :10) Introductory Macroeconomic, Second Edition,National Council of Educational Research and Training, New Dlhi

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بان باسم سلطان ، ا.م.د إبراهيم عبد الله جاسم (2023)، أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004- 2020 ، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 05(العدد 01)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو، الجزائر ص.ص 10-27